



مقتل 22823 امرأة في سوريا منذ آذار 2011 طوق الحرمان

أولاً: مقدمة ومنهجية:

منذ خمس سنوات، وفي كل عام في ذكرى اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، تُصدر الشبكة السورية لحقوق الإنسان تقريرها السنوي حول أبرز الانتهاكات بحق المرأة السورية، والأسوأ أن هذه الانتهاكات تتصاعد عاماً بعد عام، منذ بداية الانتفاضة الشعبية حتى الآن، ولم تتعرض أية امرأة في العالم لحجم وكمية كثير من الانتهاكات التي تعرضت لها المرأة السورية خلال السنوات الست الماضية، فخسارة المجتمع السوري للمرأة على صعيد القتل هو الأسوأ في العالم، وعلى صعيد التعذيب داخل مراكز الاحتجاز أيضاً، وغير ذلك من أمط الانتهاكات المنهجية بحق المرأة السورية.

وفي مختلف أنواع الانتهاكات يتربّع النظام السوري على رأس القائمة بفوارق هائلة، وإن كانت بقية الأطراف الرئيسة لم تخلُ ممارساتها من كثير من الانتهاكات بحق المرأة السورية. لقد استهدفت المرأة السورية بسبب نشاطها السياسي أو الإغاثي أو الإعلامي، كما استهدفت في كثير من الأحيان بسبب ارتباطات أسرية مع معارضين سياسيين أو مقاتلين، وتم اعتقالها وتعذيبها في ظروف بالغة القساوة والوحشية، تُعرضت خلالها لأشكال من العنف الجنسي، وقد سبّب قتل واعتقال واختفاء عشرات الآلاف من الرجال المتزوجين تداعيات اجتماعية واقتصادية زادت من الأعباء الملقاة على كاهل المرأة السورية، التي لم تحصل في بعض الأحيان على شهادة من النظام السوري تُثبت وفاة زوجها، وبالتالي لم تتمكن من وراثة ممتلكاته.

كما قام عناصر من تنظيم داعش وبأسماء وهمية بالزواج القسري من عدد من النساء السوريات، وفي كثير من الأحيان قد يقتل الزوج، أو يُختفي، وتقع المرأة في ورطة اجتماعية مُخيفة، وبشكل خاص إن أصبحت حاملاً، أو أصبح لديها أولاد من هذا الزوج غير معروف النسب.

وكان أبرز ما سجّلته الشبكة السورية لحقوق الإنسان في عام 2016 التالي:

- ارتفاع معدلات الخطف التي تستهدف الإناث بدافع الحصول على الفدية المالية من قبل الميليشيات المحلية الموالية للقوات الحكومية، في كثير من الحالات قد تنتهي عملية الخطف بالاعتصاب ثم القتل.

محتويات التقرير:

أولاً: مقدمة ومنهجية.

ثانياً: الملخص التنفيذي.

ثالثاً: الانتهاكات بحق المرأة

السورية من قبل الجهات الرئيسة

في النزاع السوري:

• النظام السوري

• القوات الروسية

• الإدارة الذاتية الكردية

• التنظيمات المتطرفة

• المعارضة المسلحة

• قوات التحالف الدولي

رابعاً: التوصيات.

شكر وتقدير





- اختفاء ثمانية معتقلات كن محتجزات في سجن عدرا المركزي بمحافظة دمشق بعد أن اقتادتهم القوات الحكومية من مركز احتجازهنّ إلى مكان مجهول بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولعائلاتهنّ أيضاً، وهناك قلق جدي أن يُنقذ النظام السوري بحقهنّ أحكاماً سرية صادرة عن محكمة الميدان العسكرية وغالباً ما تكون هذه الأحكام هي الإعدام.
- على الرغم من إصدار بعض القضاة في محكمة الإرهاب قرار إخلاء سبيل بحق عدد من المعتقلات، إلا أن السلطات السورية رفضت إخلاء سبيلهنّ، والهدف من ذلك من وجهة نظرنا استثمار إضافي عبر إجراء صفقة تبادل أسرى مع فصائل في المعارضة المسلحة، فلم يعد يكفي الأمر القضائي وحده بل لابد من الحصول على أكبر مكاسب ممكنة، وكأننا أمام عصابة مافيات.
- احتجاج تنظيم داعش لعدد من الإناث في أقصاف ووضعهما في الأماكن العامة، عقاباً لهنّ وتشهيراً بهنّ، إثر مخالفتهم للقوانين التي يفرضها التنظيم على المرأة في مناطق سيطرته، وقد سجلنا حصول هذه الحوادث لأول مرة في عام 2016 حيث كان التنظيم يكتفي سابقاً باحتجاز المرأة في مراكز احتجازه وتغريمها بمبالغ مالية.
- تعرّض النساء للضرب والاعتداء والاعتقال التعسفي في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات الإدارة الذاتية الكردية بسبب مشاركتهن في مظاهرات مناهضة للسياسة والقوانين التي تفرضها تلك الإدارة على السكان في مناطق سيطرتها، كما قامت تلك القوات بإغلاق عدد من المنظمات المحلية التي تختص في مجال تمكين المرأة السورية.
- تعرض سيدات وطفلات للاختفاء القسري من قبل فصائل المعارضة المسلحة بعد هجمات شنتها بعض الفصائل على مناطق خاضعة لسيطرة القوات الحكومية في ريف حماة وذلك من أجل استخدامهن في عمليات تبادل للأسرى مع القوات الحكومية.
- ارتفاع حدة الآثار السلبية لعمليات الحصار والتجويع التي تمارسها قوات النظام السوري بحق المناطق المحاصرة، وبشكل خاص عندما تكون المرأة هي المعيل الأساسي للأسرة، في ظل ارتفاع كبير في أسعار المواد الغذائية، كما تأثرت النساء الحوامل والمرضعات بشكل مرعب.
- قامت الإدارة الذاتية الكردية بعمليات تجنيد إجباري بحق عدد كبير من النساء.

تعتمد منهجية التقرير على عمليات الرصد والتوثيق والمراقبة اليومية التي يقوم بها فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان بشكل مستمر منذ عام 2011 - [بممكنكم الاطلاع على منهجيتنا](#)، كمان نقوم بالتواصل مع الضحايا والشهود والناجين أنفسهم، ونُسجل رواياتهم وفي حالات الاعتقال والاختفاء القسري نقوم بالتواصل مع ذوي الضحية، وفي هذا التقرير نورد 8 روايات قُمنّا باختيارها من بين العديد من الروايات التي سجلناها لحدوث الانتهاك في عام 2016 ولعدم وجود تشابه في الظروف التي تعرض لها الناجي مع الروايات التي قمنّا بتسجيلها سابقاً. التقينا مع عدد من الضحايا بشكل مباشر في أماكن وجودهنّ داخل وخارج سوريا، وعدد آخر سجلنا رواياتهم عبر السكايب لدواع أمنية.

لا يرصد التقرير التدايعات السيكلوجية ولا يعبر سوى عن جزء يسير من الأهوال اليومية المتراكمة التي تتعرض لها المرأة في سوريا.

يقول فضل عبد الغني مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

”تعتبر عمليات توثيق الانتهاكات في سوريا الأعقد والأكثر صعوبة في العالم، لكنّ صعوبتها تتضاعف مرات عديدة في حال كانت الضحية امرأة، ليس من السهولة بمكان أن تُصرّح امرأة بشكل علني، أو حتى باسم مستعار عمّا تعرّضت له من انتهاكات في بيئة قد تحوّلها من ضحية إلى مُتهم، وتنظر إليها نظرة غير طبيعية، إنّها تُفضّل أن تبقى صامتة، علينا تجاوز ذلك، ومن جانب آخر، ما الذي سوف يدفعها للحديث، ولم يُتخذ أي إجراء بحق أيّ مُرتكب انتهاك في سوريا، وما زال الإفلات من العقاب سيّد الموقف“.





ثانياً: الملخص التنفيذي:

يوثق التقرير الانتهاكات التي حصلت بحق المرأة السورية من قبل جميع أطراف النزاع في سوريا ويُركِّز بشكل رئيس على الانتهاكات التي وقعت في عام 2016 باعتبار أن الانتهاكات التي حصلت قبل عام 2016 قد تمَّت تغطيتها في تقارير سنوية سابقة وحمل آخرها عنوان المرأة السورية في وسط الإعصار، ويؤكد هذا التقرير أن الانتهاكات مازالت مستمرة حتى تاريخ اليوم وبشكل صارخ.

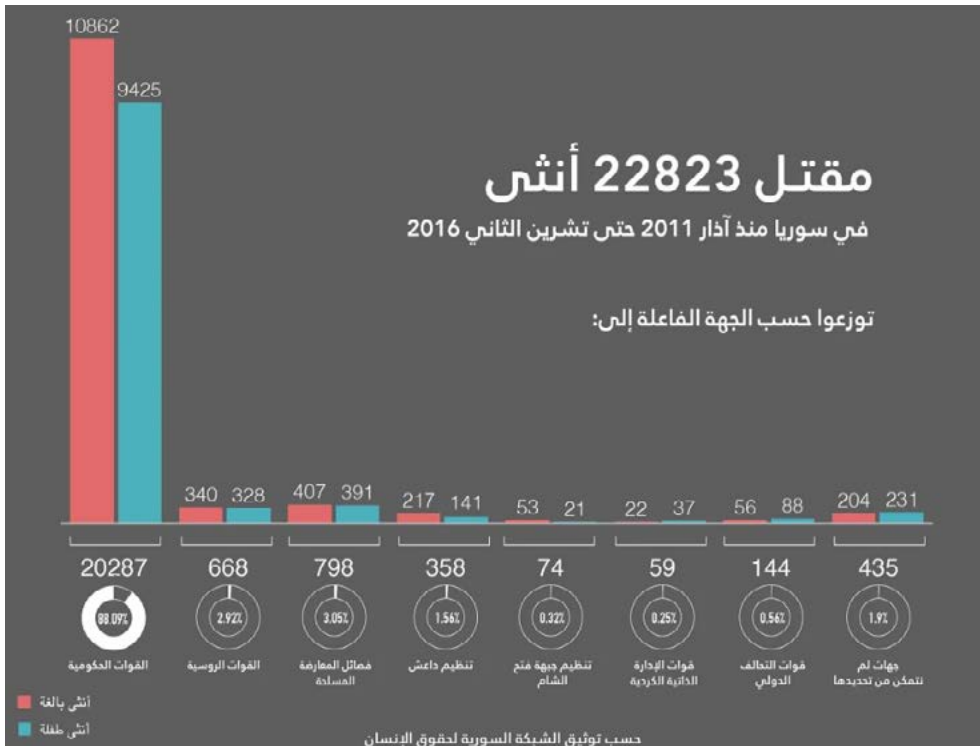
أما الإحصائيات الرئيسية للقتل خارج إطار القانون والاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والعنف الجنسي فتشمل كامل المدة الزمنية ما بين آذار/ 2011 حتى تشرين الثاني/ 2016.

ونؤكد دائماً أنّ هذه الإحصائيات لما نوثقه في سوريا تُمثل الحدّ الأدنى للانتهاكات؛ بسبب الصعوبات التي نواجهها، والتي تتمثّل في الوضع الأمني الشديد الاضطراب والخطورة في مختلف المناطق وتعرُّض الناشطين للاضطهاد والقمع من قبل الأطراف المسيطرة على مناطق عملهم، يُضاف إلى ذلك الصعوبات المتعلقة بطريقة الوصول إلى الضحايا، مثل خوف الضحية من التهديد والملاحقة الأمنية وانقطاع وسائل الاتصالات، أو عدم توفر وسائل اتصال آمنة، وأيضاً فقدان ثقة المجتمع السوري بأهمية توثيق ما يتعرَّض له من انتهاكات بسبب غياب المحاسبة والتعويض، وتزداد الصعوبات في رصد الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة بشكل خاص فيُضاف إلى ما سبق طبيعة المجتمع السوري المحافظة فغالباً ما ترفض الضحية أو عائلتها توثيق الانتهاك خاصة إذا كان متعلقاً بالعنف الجنسي أو الاعتقال لاعتبارهما قضيتين شديديّ الحساسية لأنهما تمسّان سُمعة وكرامة الضحية وعائلتها في المجتمع المحلي.

القتل خارج إطار القانون:

منذ آذار/ 2011 حتى تشرين الثاني/ 2016 سجلنا مقتل 22823 أنثى يتوزعون إلى:

- 12164 أنثى بالغة
- 10659 أنثى طفلة





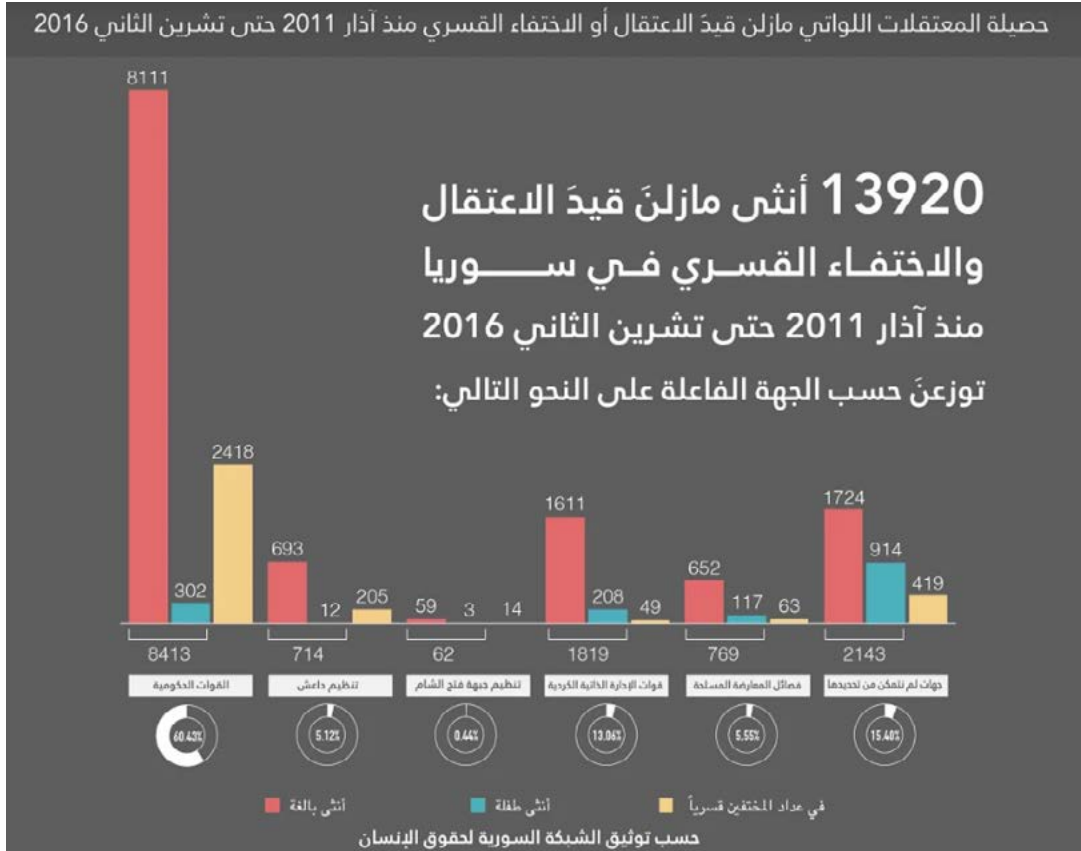
الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب:

منذ آذار/ 2011 حتى تشرين الثاني/ 2016 سجلنا اعتقال ما لا يقل عن 13920 أنثى يتوزعون إلى:

• 12850 أنثى بالغة

• 1070 أنثى طفلة

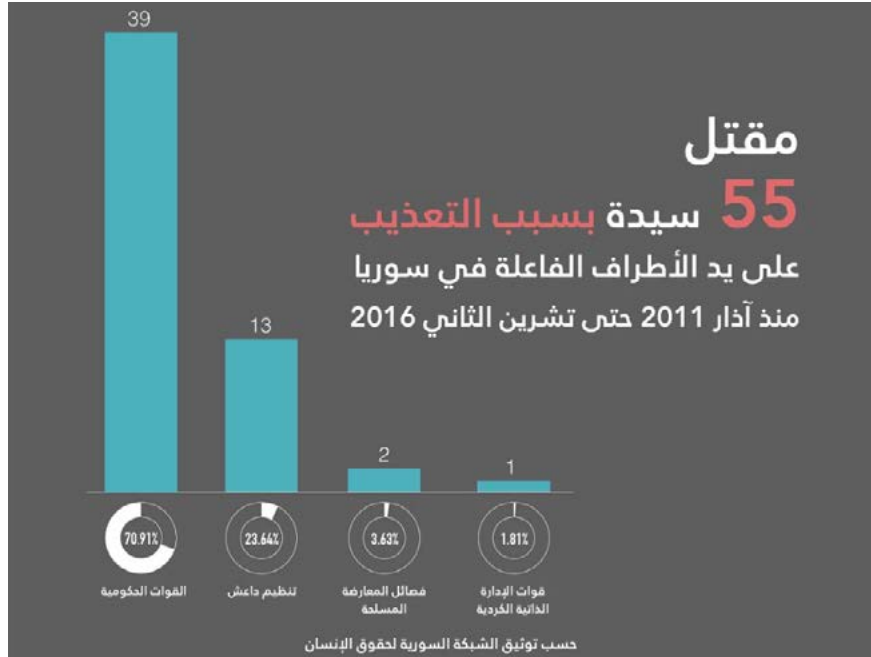
(هذه الحصيلة تشمل الضحايا الذين مازالوا قيد الاعتقال والاختفاء القسري حتى اللحظة ولا تشمل من تعرضوا لتجربة الاعتقال)





التعذيب:

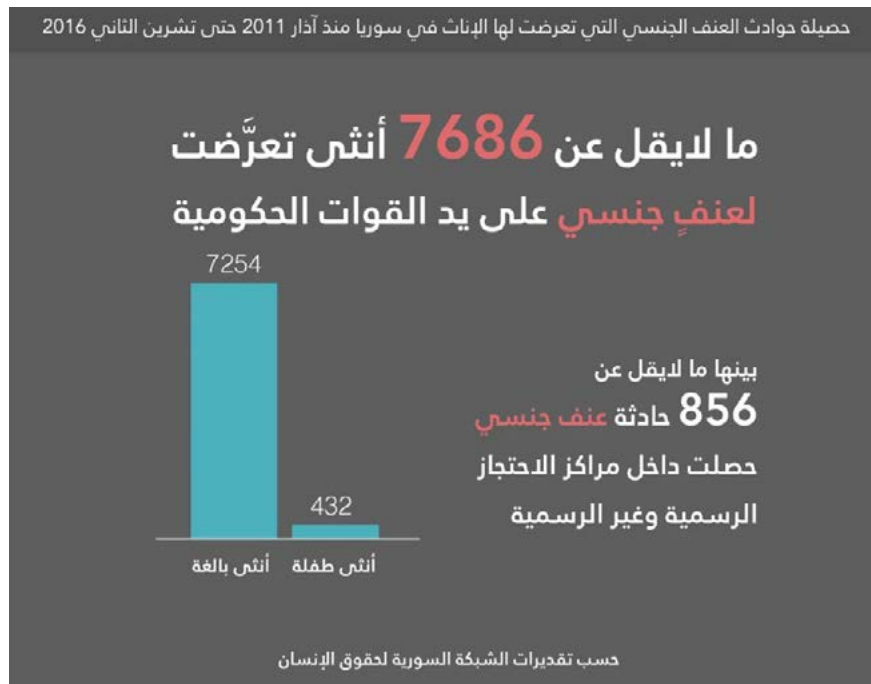
سجلنا مقتل 55 سيدة بسبب التعذيب على يد الأطراف الفاعلة في سوريا منذ آذار 2011 حتى تشرين الثاني 2016



العنف الجنسي:

القوات الحكومية:

تُشير تقديراتنا إلى وجود ما لا يقل عن 7686 أنثى تعرّضت للعنف الجنسي.





ثالثاً: الانتهاكات بحق المرأة السورية من قبل الجهات الرئيسية في النزاع السوري:

– القوات الحكومية:

أ: القتل خارج إطار القانون:

تلجأ القوات الحكومية إلى عمليات القتل بشكل يومي ومُنهَج في مختلف المناطق السورية عبر عمليات القصف العشوائي بالصواريخ، والمدفعية، والدخائر العنقودية، والغازات السامة، والبراميل المتفجرة، وصولاً إلى عمليات الذبح بالسلاح الأبيض، وغير ذلك من أنواع مختلفة من الأسلحة وغالباً ما يكون المدنيون هم الهدف والضحية لمعاقتهم على خروجهم ضد السلطات السورية وللاتنقام منهم لوجودهم في مناطق لا تخضع للقوات الحكومية.

بلغت حصيلة الضحايا من النساء مقتل 20287 أنثى يتوزعون إلى 10862 أنثى بالغة، و9425 أنثى طفلة منذ آذار 2011 حتى تشرين الثاني 2016، مُسجلات لدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان بالاسم والصورة والفيديو، ومكان وزمان القتل، وغير ذلك مما يتوفر من أدلة أخرى، وتفوق نسبة حصيلة الضحايا من النساء إلى المجموع الكلي للضحايا حاجز 9% وهي نسبة مرتفعة جداً وتُشير إلى تعمُد القوات الحكومية استهداف المدنيين. إضافة إلى القتل المباشر للمرأة، سجلنا مقتل 39 سيدة داخل مراكز الاحتجاز الحكومية الرسمية وغير الرسمية بسبب التعذيب وظروف الاحتجاز غير الصحية وإهمال الرعاية الطبية وحرمانهم من الغذاء.

السيدة حياة محمود الكلس، من أبناء مدينة دوما بريف محافظة دمشق، قضت مع جنينها وطفلها الآخر وأبيها نتيجة قصف طيران ثابت الجناح حكومي على المدينة في 10/كانون الثاني/ 2016. الطفلة بروج الزبيق، من أبناء بلدة مضايا بريف محافظة دمشق، قضت في 12/ نيسان/ 2016 بعد ولادتها بأربعة أيام نتيجة نقص المواد الغذائية والطبية؛ بسبب حصار القوات الحكومية للبلدة. السيدة مريم محمد البكور، من أبناء مدينة كفر زيتا بريف محافظة حماة الشمالي، قضت في 28/ آب/ 2016 متأثرة بجراحها جراء قصف المدفعية الحكومية المتمركزة في حاجز دير محردة قذائف عدة على المدينة. لقد كانت سياسة وعمليات القتل التي مارستها القوات الحكومية منتشرة على نحو واسع، شملت المحافظات السورية كافة، وبشكل يومي ومنهجي؛ ما يُعتبر جرائم ضد الإنسانية، كما تُعتبر عمليات القصف العشوائي عديم التمييز جرائم حرب يومية مازالت مستمرة.

ب: الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب:

مارست القوات الحكومية عمليات الاعتقال التعسفي على نحو واسع منذ اليوم الأول لانطلاق الحراك الشعبي في آذار 2011 ولم تُميّز بين رجل وامرأة وطفل أثناء تنفيذ الاعتقالات التي طالت النشطاء والمدنيين معاً بل على العكس تماماً فقد تعمّدت اعتقال النساء سواء اللواتي شاركن في مساعدة النازحين أو علاج الجرحى أو في المظاهرات السلمية، أو اللواتي تربطنهنّ صلوات قرى مع المعارضة السورية، أو مجرد انتمائهن إلى مناطق خارجة عن سيطرة النظام السوري؛ ذلك لمعاينة المجتمع وإجباره على إيقاف حراكه المعارض للحكومة، باعتبار أن حبس وسجن النساء في المجتمع السوري يُعتبر من الأمور التي تمسُّ سمعة وكرامة ومكانة العائلة في المجتمع.





تؤكد سجلات الشبكة السورية لحقوق الإنسان وجود ما لا يقل عن 8413 أنثى مازلت قيد الاحتجاز حتى الآن، بينهنَّ 8111 أنثى بالغة، و302 أنثى طفلة، كما أن من بين المعتقلات ما لا يقل عن 2418 حالة في عداد المختفيات قسرياً، وذلك منذ آذار/ 2011 حتى تشرين الثاني 2016.

تجري عمليات الاعتقال عبر مdahمة الأحياء أو من خلال التوقيف بعد المرور على الحواجز الحكومية المنتشرة في المناطق كافة، وكثيراً ما تلجأ القوات الحكومية إلى خطف النساء من الشوارع أو من أماكن العمل أو إلى الإيقاع بهنَّ عبر الكمان (وهي عمليات استدراج للنساء للإمساك بهن، استخدمتها قوات الأمن بشكل خاص مع النساء اللواتي تربطهن صلوات قرى مع أفراد في المعارضة) التي تنفذها عناصر الأمن.

جميع حالات الاعتقال التي تقوم بها القوات الحكومية تتم بدون مذكرة قانونية وأكثر من 99% من حالات الاعتقال تُنفذها أجهزة المخابرات، ولا يتم توجيه تهممة محددة أثناء مدة الاحتجاز في الأفرع الأمنية التي ربما تصل إلى أشهر وسنوات، وتُمنع المعتقلة من الاتصال بأهلها أو توكيل محامٍ، ويتحوّل الاعتقال التعسفي إلى اختفاء قسري في كثير من الحالات، وتُنكر السلطات السورية احتجازهن لديها، على الرغم من أنَّ كافة روايات الأهالي تؤكد لنا أن القوات الحكومية هي من قامت بعمليات الاقتحام والاعتقال، كما أن قيام السلطات السورية بالإفراج عن النساء عبر صفقات التبادل التي تجريها مع المعارضة المسلحة أو من خلال عمليات التسوية والمصالحات دليل واضح على قيامها باعتقالهن.

منذ لحظة الاعتقال حتى وصول المعتقلة إلى مركز الاحتجاز وأثناء عمليات التحقيق، تتعرض لصنوف من الإهانة والشتائم والضرب والتعذيب الوحشي الممنهج، وقد يكون في كثير من الأحيان ليس مجرد انتزاع الاعترافات منها، بل لنشر أخبار الخوف والرعب بين المعتقلات، ولا تكاد تختلف وسائل التعذيب التي يتعرض لها الرجال في مراكز الاحتجاز عن النساء. وإضافة إلى تسجيلنا 39 حالة وفاة لإنات بسبب التعذيب في مراكز الاحتجاز، أثبتت صور قيصر وجود العديد من النساء المتوفيات بسبب التعذيب بالأدلة الواضحة وقد تعرّفنا على هويات العديد منهن في دراستنا ”الهولوكوست المصور“.

ليس فقط التعذيب الجسدي الوحشي هو ما تتعرّض له المرأة أثناء الاحتجاز بل تُعاني أيضاً على الصّعيد النفسي، عبر حرمانها من أطفالها، وتهديدها بالقتل والاعتصاب، وأيضاً تعذيب المعتقلين أمامها إضافة إلى المخاوف والهواجس التي تُصيبها؛ نظراً لما يشاع في المجتمع عن تعرض النساء المحتجزات لدى القوات الحكومية لعمليات عنف جنسي، وهذا يهدد مستقبلها، وقد سجلنا العديد من حالات الطلاق التي حصلت بعد الاحتجاز، كما سجلنا العديد من حالات العنف من قبل الأهالي تجاه بناتهن المعتقلات، وتقع المرأة بالتالي بين فكي كماشة، ولا تستطيع الانفكاك أو الهرب من ذلك ”العار“، وهذا ما دفع البعض منهن إلى الانتحار.

التقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان عبر برنامج السكايب مع الناجية من الاعتقال (م، ع) من مواليد 1982، وهي من حي القابون في مدينة دمشق ”يخضع لسيطرة فصائل المعارضة المسلحة“، ربة منزل، اعتقلتها القوات الحكومية لدى مرورها من نقطة تفتيش تابعة للقوات الحكومية في حي المزة بمدينة دمشق بتاريخ 12/ كانون الثاني/ 2016، واقتادتها إلى فرع الأمن الجوي في مطار المزة بمدينة دمشق، حيث أمضت فيه قرابة ثلاثة أشهر، وتعرّضت خلالها لعمليات تعذيب وإهانة متكررة.

تقول السيدة (م، ع) للشبكة السورية لحقوق الإنسان ”بتاريخ 12/ كانون الثاني/ 2016، لدى مروري بشكل روتيني من حاجز عسكري تابع لقوى الأمن الجوي في حي المزة بمدينة دمشق، طلبت عناصر نقطة التفتيش أوراقني الثبوتية، أبرزت بطاقة الهوية الشخصية الخاصة بي، وعند معرفتهم بأني من أهالي حي القابون الدمشقي، وتربطني صلة قرى مع أحد قادة المعارضة المسلحة في الحي لأني أحمل الكنية نفسها، قاموا على الفور بإنزالي من الباص ”حافلة النقل العام“، مع توجيه الشتائم بحقي وحق عائلتي وأهالي حي القابون، وضعوني بعدها في غرفة توقيف مؤقتة موجودة في الحاجز نفسه، بعد أن صادروا مصاغي الذهبي والنقود التي كانت بحوزتي وهاتفني التّقال.





بعد دخولي إلى غرفة التوقيف بدأ المسؤول عن الحاجز والمدعو "الملازم أبو إسماعيل" بتوجيه الشتائم والعبارات النابية إلي، وأتهمني على الفور بإرسال المعلومات ونقل أموال للمسلحين في حي القابون، ودون أن أجيب بأي حرف صفعتني عدة مرات وركلني بجذائه العسكري وطلب مني الالتفاف ومواجهة الحائط.

بعد قرابة ساعة ونصف جاءت سيارة تحمل عناصر من فرع قوى الأمن الجوي، قاموا بوضع قطعة قماش على عيني واقتادوني برفقة معتقل شاب آخر إلى مكان لم أكن أعرفه، وتبين لي لاحقاً أنه فرع الأمن الجوي في مطار المزة العسكري.

عند وصولنا إلى فرع الأمن الجوي بداية دخلنا إلى مبنى الدراسات وكالعادة تم استقبالي بالشتائم النابية وسمعت صوت صراخ المعتقل الآخر الذي أوسعه عناصر الأمن ضرباً، استلموا أغراض الشخصية وكانت عبارة عن أوراقي الثبوتية فقط وهاتفتي النقال، أما المصاغ الذهبي والنقود فقد بقيت مع مسؤول عن الحاجز الذي ألقى القبض علي.

وبعد أخذ بياناتي الشخصية، نقلت إلى زنزانة انفرادية في مبنى التحقيق، وبقيت في المنفردة طيلة مدة توقيفي، مضى اليوم الأول ولم يستدعني أحد، في اليوم التالي استُدعيت إلى مكتب التحقيق الذي كان قريباً من المنفردة، أحد العناصر الأمنية الملقب بـ "أبو سومر" جرّني من رأسي إلى غرفة التحقيق، دخلت إلى غرفة التحقيق وجلست على كرسي مقابل لطاولة المحقق، الذي استقبلني بعبارات نابية وألفاظ طائفية، وأبلغني أن علي الاعتراف وإلا سألقى مصيراً شنيعاً جداً وسيُجر من بقي من أفراد عائلتي في حي القابون على تسليم أنفسهم، أخبرته أنني جاهزة للاعتراف بكل شيء وتوسلت إليه بعدم تنفيذ تهديداته، فكان ردّه بالرّفص وأنه يُريد مني معلومات دقيقة حول المسلحين في حي القابون، فأخبرته أنني غادرت الحي منذ عام 2012 وأقيم في مدينة دمشق برفقة أخي وعائلته ولا أعلم أي شيء عن الموجودين في حي القابون، وأن بإمكانه التحقق من مكان إقامتي الحالي في دمشق، رفض المحقق إجاباتي وأصابته نوبة من الغضب والجنون، وصرخ في وجهي بصوت مرقّع، ونادى أحد العناصر وأمره بتأديبي وضربي حتى أعترف، اقتادني العنصر إلى الرّواق الفاصل بين الغرف وبدأ بضربي في مناطق مختلفة من جسمي ونزع الحجاب عن رأسي ورماه أرضاً، استمر في ضربي بعضاً خشبية تحوي مسامير قرابة عشر دقائق بعدها فقدت الوعي، ووجدت نفسي مرمية في المنفردة، استمرت حفلة التعذيب هذه عشرة أيام، في كل يوم يطلب مني المحقق الإدلاء بمعلومات لا أعرفها، ويقوم بعدها باستدعاء العناصر لضربي، بعد عشرة أيام تقريباً توقف الضرب، وبقيت تاريخ 4/ حزيران/ 2016، حيث أطلق سراحي من الفرع الأمني مباشرة، علمتُ لاحقاً أن عائلتي دفعت مبلغاً مالياً طائلاً في سبيل إطلاق سراحي.

تحدثت الشبكة السورية لحقوق الإنسان عبر الهاتف مع الطالبة الجامعية (ح، ع) من حي المحطة في مدينة حماة، طالبة جامعية في كلية الهندسة المدنية في جامعة البعث بمدينة حمص، اعتقلتها ميليشيا الدفاع الوطني التابعة للقوات الحكومية لدى مروها من أحد نقاط التفتيش التابعة لها بالقرب من مدينة السلمية في ريف محافظة حماة، أثناء عودتها من جامعتها في حافلة نقل عام من مدينة حمص إلى مدينة حماة، أطلق سراحها بعد تعرّضها لتعذيب شديد ودفع ذويها مبلغاً مالياً ضخماً للخاطفين، وقد سجلنا شهادتها:

"في 3/ نيسان/ 2016، أثناء توجهي من مدينة حمص إلى مكان إقامتي في مدينة حماة، بواسطة حافلة نقل عام، وبالقرب من مدينة السلمية، فوجئنا بوجود حاجز عسكري جديد، توقفت الحافلة بعد أن اعترضها عناصر الحاجز، كانوا قرابة عشرة أشخاص تقريباً يرتدون الزي العسكري، قاموا بإنزال جميع الركاب من الحافلة وسؤالهم عن مهنهم، أخبرتهم أنني طالبة جامعية، فسألوني عن مكان إقامتي في مدينة حماة وعن مهنة والدي، أخبرتهم بذلك دون علمي بسبب هذا السؤال غير المعتاد، بعدها اقتادوني إلى إحدى سياراتهم، وأمروا الحافلة وبقية الركاب بالانطلاق، بدأت عندها بالصراخ لعلمي بنواياهم السيئة، فأوسعوني ضرباً وصفعاً وشتماً، استمرت الرحلة قرابة 35 دقيقة، وصلنا بعدها إلى تجمع يضمّ عدة منازل قديمة، أعتقد أنها في قرية تُدعى تل سنان في ريف حماة الشرقي، لأنني قرأت اللائحة الطرقية للقرية قبل الدخول إليها. عند مدخل القرية يوجد حاجز عسكري يُحيط به عدة خيام، عند الحاجز أنزلني العناصر من السيارة وكنتُ في حالة من الخوف والهلع لأنني لا أعرف ماذا ينتظرنني.



اقتادوني إلى بناء مكوّن من ثلاث غرف إلى جانب بعضها البعض، أخذوني إلى غرفة رئيسهم وكان شخص سمين ذو لحية وكان على رقبته وأيديه وشوم كثيرة، عندما رأيت خائفة وأبكي بدأ بالضحك المفرط مستهزئاً بجالتي، وقال لي أنتم أهل حماة تستحقون الذبح، وأمر عناصره باصطحابي إلى غرفة الحبس، وكانت بلا نوافذ، مليئة برائحة كريهة أظنها دماء، ويوجد آثار للرصاص على الجدران، كانت أيام مرعبة جداً.

بقيت وحدي في الغرفة حتى حلول المساء من دون طعام أو ماء، وكنت أستمع إلى أحاديثهم، كانوا يتفخرون باغتصاب فتيات من ريف حماة الشرقي، وأيضاً يتحدثون وهم يسكرون عن مخطوف سابق من مدينة الرستن، أعدموه ذبحاً ورموه في بحر ماء مهجور لأن عائلته لم تدفع لهم الفدية.

بعدها دخل عنصر وطلب مني كتابة رقم هاتف والدي، علمت فيما بعد أنهم اتصلوا بالوالدي وأخبروه أنني محتطفة لديهم ويريدون 25 مليون ليرة سورية لقاء إطلاق سراحني وإلا سيغتصبوني ثم يقتلونني، وحددوا مهلة 48 ساعة وإلا سيجد أهلي جثتي على إحدى الطرقات، كما أخبروه بعدم جدوى الاتصال بالأجهزة الأمنية لأنها تعلم بما يفعلون وأنها ستأخذ حصتها من المبلغ.

أمضيت قرابة ثلاثة أيام لديهم أطمعوني خلالها مرة واحدة وأحضروا لي وعاء فيه ماء، بعد ثلاثة أيام من المفاوضات دخل عناصر إلى الغرفة وقاموا بتغطية رأسي وقالوا لي أنهم سيدبحونني ووضعوني في سيارة وكنت أصرخ وأتوسل إليهم بعد نحو ساعة فتحوا باب السيارة وأزالوا الغطاء عن رأسي وطلبوا مني أن أمشي حتى أجد سيارة تُقلني إلى حماة وهددوني إن تفوّمت بأي حرف، بعد معاناة وصلت إلى منزلي في مدينة حماة، وعندها علمت من عائلتي أنهم دفعوا نصف المبلغ بعد عجز والدي عن تأمين المبلغ كاملاً وطلب منهم الخاطفون انتظار عودتي.“



السيدة هديل الوزّاق، من مدينة حلب، ربّة منزل، تبلغ من العمر لدى اعتقالها 37 عاماً، متزوجة وأمّ لثلاثة أطفال، في 1/ كانون الثاني/ 2016 اعتقلتها قوى الأمن السياسي التابعة للقوات الحكومية لدى مرورها من نقطة تفتيش في حي بستان القصر في مدينة حلب، نقلت إلى فرع الأمن السياسي في مدينة حلب في اليوم ذاته وأُفرج عنها في أيار 2016

السيدة (فاطمة، ف)، من حي عين اللوزة بمدينة حماة، تبلغ من العمر 19 عاماً، في 14/ نيسان/ 2016 تعرضت للختف والإخفاء القسري من قبل عناصر تنتمي لميليشيا الدفاع الوطني التابع للقوات الحكومية وذلك بالقرب من مكان إقامتها في حي عين اللوزة بمدينة حماة، أُفرج عنها في 21/ نيسان/ 2016 بعد دفع أهلها فدية مائيّة للخطفين.



السيدة رباح الزين، من حي جورة الشياح في مدينة حمص، تبلغ من العمر لدى اعتقالها 47 عاماً، متزوجة وأم لخمس أبناء، موظفة في مكتب التشغيل والعمل في مؤسسة المياه بمدينة حمص، بتاريخ 21/ حزيران/ 2015، لدى السيدة رباح الزين من نقطة تفتيش (حاجز الصالة الرياضية) التابعة للقوات الحكومية في منطقة طريق الشام بمدينة حمص، قامت عناصر نقطة التفتيش التابعة لقوى الأمن العسكري باعتقالها تعسفاً، واقتيادها إلى جهة مجهولة، ولم تحصل عائلتها على أية معلومة تُحدد مصيرها أو مكان احتجازها بعد ذلك التاريخ، وما يزال مصيرها مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلها أيضاً.

لا تكاد تختلف طرق وأساليب التعذيب التي تتعرض لها المرأة داخل مراكز الاحتجاز عما يتعرض له الرجال، وقد رصدنا في تقرير موسّع [46 أسلوباً من أبرز أساليب التعذيب](#) التي تستخدمها القوات الحكومية في مراكز احتجازها تسبب ذلك التعذيب الوحشي بمقتل ما لا يقل عن 39 سيدة، أغلبن قتلن داخل الأفرع الأمنية، فيما لم تشهد السجون المدنية سوى ثلاث حالات وفاة بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية.

زهرة خليل العلي، طالبة جامعية، من أبناء بلدة غباغب بمحافظة درعا، اعتقلتها القوات الحكومية في كانون الأول 2014 لدى مرورها من نقطة تفتيش في مدينة دمشق، في 6/ تشرين الثاني/ 2016 حصلنا على معلومات تؤكد وفاتها بسبب التعذيب داخل أحد مراكز الاحتجاز في مدينة دمشق.

ج: العنف الجنسي:

برز استعمال سلاح العنف الجنسي بعد الحراك الشعبي في آذار 2011 من قبل القوات الحكومية بهدف الانتقام وإشاعة الخوف والرعب في المجتمع السوري ومورس على نحو مُمنهج وواسع في محافظات ومناطق مختلفة لردع الشارع وتهدئة من عواقب الاستمرار في الأنشطة المعارضة للسلطة السورية، وتعمدت ممارسته كوسيلة من وسائل الحرب المهادفة لتدمير النسيج الاجتماعي، كما ارتكبت العديد من حوادث العنف الجنسي وخاصة الاغتصاب على خلفية طائفية، ولجأت القوات الحكومية إلى استخدام العنف الجنسي داخل مراكز احتجازها للحصول على المعلومات والاعترافات من المحتجزات لديها أو بدافع الانتقام من المعتقلة أو نكاية بالمعتقلين الذكور وإذلالاً لهم، وسجلنا أعلى معدل للعنف الجنسي في بداية عام 2012 حتى منتصف عام 2013، وقد انعكست ممارسات العنف الجنسي بشكل فظيع على المجتمع السوري؛ ما دفع العديد من العوائل للهجرة والنزوح أو منع بناتهن وزوجاتهن من التنقل بين المناطق خشية الاعتقال أو الخطف ثم الاغتصاب خاصة بين المناطق التي تسيطر عليها المعارضة المسلحة والمناطق التي تسيطر عليها القوات الحكومية، وانعكس ذلك بشكل خاص على المعتنقات جنسياً؛ ما تسبب بمجالات أضرار نفسي واجتماعي وخاصة في حال حصول حمل أو ولادة.

تقديرات الشبكة السورية لحقوق الإنسان تُشير إلى ارتكاب القوات الحكومية ما لا يقل عن 7686 حادثة عنف جنسي، بينهن قرابة 856 حادثة حصلت داخل مراكز الاحتجاز، وأيضاً بينهن ما لا يقل عن 432 حالة عنف جنسي لفتيات دون سن الـ18.



لاحظنا عبر اللقاءات التي أجريناها مع العديد من النساء تعرضن للاغتصاب داخل مراكز الاحتجاز أن لكل حالة منهن ظروفها الخاصة ولا يمكننا التعميم بحدوث عمليات الاغتصاب على جميع من تعرضن للاعتقال، والخلفية الطائفية والمناطقية للمعتقلة ودورها في الحراك الشعبي أو وجود صلات قرى قوية مع نشطاء أو قياديين بارزين في المعارضة كل هذه العوامل كانت تدفع رجال الأمن إلى ارتكاب عمليات الاغتصاب دون خوف أو رادع لأنهم ينتقمون من عائلة المعتقلة ومجتمعها المعارض، فهناك أمر أصبح سائداً في المجتمع السوري وهو أن كل امرأة تعرضت للاعتقال فهي ستعرض بطبيعة الأمر للاغتصاب وهذا أمر غير صحيح نهائياً وعلينا التمييز بين درجات العنف الجنسي؛ فالتحرش تتعرض له معظم المعتقلات وخاصة أثناء عمليات التفتيش أما الاغتصاب فمورس على نحو مُمنهج تجاه حالات خاصة وقد وثقنا بعض هذه الحالات في تقرير ”العار المستدام”.

جرت عمليات العنف الجنسي في ثلاث أنماط رئيسة هي:

(أ) أثناء الاقتحامات والمداهمات:

في بداية الحراك الشعبي لجأت القوات الحكومية إلى المداهمات واقتحام المدن التي شهدت المظاهرات المناهضة لها، ونفذت العديد من المجازر حمل بعضها صبغة طائفية إلى جانب عمليات النهب والسرقعة وإحراق وتكسير المنازل، ومورست عمليات العنف الجنسي كالتعري والتحرش والعنف الجنسي اللفظي أمام الأهل وكثيراً ما تعتمد القوات المداهمة فعل الاغتصاب كعقاب جماعي لسكان المنطقة.

السيدة ولاء.ع، من مدينة حمص، تبلغ من العمر 45 عاماً، وهي لاجئة في مخيم عرسال وأم لخمسة أبناء، التقتها الشبكة السورية لحقوق الإنسان في الخيمة التي تُقيم فيها وأخبرتنا عن قيام القوات الحكومية بإجبارها على التعرية أمام زوجها وأطفالها عندما داهمت منزلها قوات مشتركة من الجيش والأمن في الحي الذي تسكن فيه عام 2014 (لم نذكر اسم الحي بناء على طلب الضحية لأن الحادثة معروفة في الحي الذي كانت تسكنه)، تقول السيدة ولاء: ” داهمت مجموعة كبيرة من الأمن والجيش الحي الذي نسكن من دون أن نعرف الأسباب، اعتقد أنهم مازالوا يحقدون على الحي لأن جميع من يسكن فيه خرج في المظاهرات بداية الثورة علماً أنهم اعتقلوا أكثر من نصف شبابه والجزء الأكبر منهم هرب إلى الريف الذي تسيطر عليه الثوار، عندما داهمت هذه القوات الحي أظن أنهم تعرضوا لحسائر في معاركهم في الريف فجاؤوا لينتقموا من الأحياء التي يعرفون أنها ضدهم لكنها تحت سيطرتهم، دخلوا الحي وقاموا بتوقيف جميع من يرونه من الذكور في ساحة الحي وهم يشتمونهم ويوجهون لهم عبارات مهينة، بعد ذلك دخلوا إلى المنازل وسرقوا كل ما يستطيعون سرقة، حتى جاء دور منزلي، خلعوا الباب ودخلوا علينا ومباشرة أمر الضابط أن يأتي جميع من في المنزل ويقف أمامه، كنت أنا وأبنائي الخمسة وزوجي، ثم أمر باعتقال زوجي وأخذه، وبعد ذلك سألتني ماذا أخفي تحت ملابسي وأمرني بخلعها وإلا سيطلب من عناصره فعل ذلك، عندها بدأت بالصراخ والتوسل إليه فضرمني ونزع حجابي وقاموا بتمزيق ملابسي وأمرني بالوقوف ورفع يدي ليتأكد أنني لا أخفي أي شيء، أثناء ذلك كله كان يخبرني أنني كنت أمتع المسلحين وأعمل لديهم في الدعارة عندما كانوا في الحي قبل أعوام وبأننا جميعنا بلا شرف وأخبرني أنه في المرة القادمة سيعود ليمتّع عناصره لأن المسلحين ليس أفضل منهم، وقاموا بتكسير أثاث البيت وخرجوا، بقي زوجي معتقلاً مدة أسبوع وعندما خرج قررنا ترك الحي والهروب إلى لبنان لأننا نعلم أنهم لن يتكفروا وشأننا“.





(ب) داخل مراكز الاحتجاز:

مورست العديد من حوادث العنف الجنسي داخل مراكز الاحتجاز، وأصدرنا عدة شهادات حول ذلك، معظم الناجيات من الاعتقال اللواتي التقت معهن الشبكة السورية لحقوق الإنسان تعرضن للعنف الجنسي المتمثل بالتحرش أثناء التفتيش والابتزاز الجنسي مقابل حصول المعتقلة على بعض احتياجاتها كالحصول على ملابس جديدة أو السماح بزيارة عائلتها لها أو إجراء اتصال، إضافة إلى العنف الجنسي اللفظي. وأثناء التحقيق توجّهن لهنّ تمّ ممارسة الجنس مع أفراد قوات المعارضة المسلحة والذي تطلق عليه السلطات السورية "جهاد النكاح" وقد رصدت الشبكة السورية لحقوق الإنسان قيام الحكومة السورية بإجبار 11 أنثى بينهن فتيات دون سن الـ 18 على الحديث عبر شاشة الإعلام الحكومي بأنهن مارسن الجنس مع مقاتلي المعارضة بناء على طلب أهلهن.

السيدة كاملة الدسوقي، متزوجة، تبلغ من العمر 36 عاماً، من سكان مدينة حلب، في 22/ آذار/ 2016 قامت عناصر تابعة لفرع أمن الدولة بمدينة حلب باعتقالها لدى شرائها تذكرة سفر نحو مدينة دمشق من إحدى الكراجات في المدينة واقتادتها إلى مبنى فرع أمن الدولة وهناك تعرضت للتحرش والابتزاز الجنسي أثناء تفتيشها، وأُفرج عنها بعد 26 يوماً من الاعتقال دون توجيه تهمة، التقت بها الشبكة السورية لحقوق الإنسان في ريف حلب وأخبرتنا: "عندما كنت في الكراجات جاءت دورية تابعة لأمن الدولة وطلبت مني هويتي وسألوني عن أسباب السفر علماً أنها ليست المرة الأولى التي أسافر فيها إلى دمشق أو حتى إلى مسقط رأسي في مدينة الأتارب، بعد ذلك طلبوا مني الذهاب معهم وأخبروني أن هناك بعض الأسئلة يريدون إجابات عنها في الفرع، صعدت السيارة معهم وخلال دقائق وصلنا الفرع قبل أن تقف السيارة بثوانٍ قاموا بتغطية رأسي وربط يديّ إلى الخلف ثم أنزلوني وقاموا بجري إلى أن وصلت إلى مكان لا أستطيع تحديده، طلبوا مني وضع كل ما أحمل من أشياء أمامي على الطاولة ثم أخذوني إلى زنزانة صغيرة جداً وطلبوا مني الانتظار وبقيت فيها حتى صباح اليوم التالي".

في اليوم التالي أخرجوني من الزنزانة نحو غرفة التحقيق ورأسي مغطى ويدي مقيدة إلى الوراء، وفور وصولي سألني المحقق ماذا أحمل معي فأخبرته أنهم أخذوا مني كل ما لديّ أمس وسألني إذا تعرضت للتفتيش فأجبته بـ "لا"، فتحرك مباشرة باتجاهي وبدأ بتفتيشي في كافة أنحاء جسدي بطريقة مهينة ولم يتوقف حتى بدأت بالصراخ عليه لأنه كان يتحرش بي بحجة التفتيش فقام بضربي وشتمني، ثم طلب مني الجلوس على الأرض وبدأ يسألني عن أفراد من عائلتي وعن عملي ولماذا أسافر وعن بعض الأرقام في هاتفي، استمر التحقيق نحو ساعتين ثم أعادني إلى الزنزانة".

"بعد ذلك بقيت نحو 25 يوماً في الزنزانة لوحدي عاملوني خلالها بطريقة حيوانية لم يسمحوا لي بالخروج إلى الحمامات إلا مرة واحدة في اليوم، والطعام كان معظمه برغل أو بطاطا مرتين في اليوم، وعندما كنت أطلب من العناصر التي تأتي لفتح باب الزنزانة أن أعرف ماهي هممتي أو إلى متى سأبقى هنا كان يقولون لي لن نعطيك أو نساعدك في شيء دون مقابل وهم يُلمحون لي بحركات جنسيّة وعبارات مهينة، بقيت هكذا حتى اليوم 26 عندما طلب مني أحد العناصر أن أحضر نفسي للخروج، قاموا بإجباري على البصم على عدة أوراق قبل الخروج لا أعرف ماهي ثم أطلقوا سراحي".





(ج) بعد الخطف في مراكز احتجاز غير رسمية:

بعد تزايد أعداد القوات التي تُقاتل إلى جانب القوات الحكومية، قامت هذه القوات وبشكل رئيس ميليشيا الدفاع الوطني واللجان الشعبية بإنشاء حواجز عسكرية على الطُّرقات وإقامة مراكز احتجاز غير رسمية تابعة لها كالمزارع الخاصة التي يمتلكها مُتزعموها هذه الميليشيات، وغالباً ما كانوا يحتجزون فيها المختطفين الذين يفاوضون عليهم لقاء فدية مالية، استهدفت هذه القوات بعمليات خطفها النساء بشكل خاص باعتبار أن عائلة المرأة ستستجيب لمطالب دفع الفدية على الفور خاصة إن هددوهم بالاغتصاب. تعرضت العديد من النساء للاغتصاب في مرحلة الاختطاف لدى هذه القوات وغالباً ما تنتهي عملية الاغتصاب بقتل الضحية ثمّ إلقاء جثتها على قارعة الطريق أو دفنها في أماكن مجهولة.

مارست القوات الحكومية العنف الجنسي كسلاح فعال لردع المجتمع وبتات ظاهرة لها عواقب وخيمة على الضحايا وخاصة النساء والفتيات وعلى أسرهم ومُجتمعاتهم، ومع ذلك هناك العديد من الحوادث التي لم تُوثق بعد، ولم تتجرأ الضحية على الإعلان عنها في أغلب الأحيان خشية الانتقام منها أو الخجل والخوف من نظرة المجتمع إليها.

- الانتهاكات من قبل القوات الروسية:

منذ أن بدأت القوات الروسية هجماتها الجوية العسكرية في 30/ أيلول/ 2015 قصفت بشكل رئيس أماكن تجمع المدنيين والمنشآت الحيوية، وأصدرنا العديد من التقارير التي وثقت المجازر والانتهاكات التي خلفها القصف الروسي، وكان آخرها ”حصاد عام لأبرز انتهاكات حقوق الإنسان من قبل القوات الروسية“، إن تزايد استهداف القوات الروسية لمناطق المدنيين على نحو واسع وممنهج واستخدامها لأسلحة ذات تدمير عالٍ وكبير؛ أدى إلى ارتفاع حصيلة الضحايا من الأطفال والنساء.

وثقنا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 668 أنثى يتوزعون إلى 340 أنثى بالغة و328 أنثى طفلة، نتيجة هجمات نعتقد أنها روسية، وهذه حصيلة مرتفعة جداً وتُشير إلى تعمّد استهداف المدنيين من قِبَل القوات الروسية.

الطفلة منى محمد رومو، من أبناء مدينة الباب بمحافظة حلب، تبلغ من العمر 13 عاماً، قضت جراء استهداف طائرات ثابتة الجناح نعتقد أنها روسية شارع الكورنيش في المدينة في 27/ كانون الثاني/ 2016. السيدة نجلاء خالد شحادة، من أبناء مدينة دير الزور، قضت جراء قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي شارع التكايا في المدينة في 5/ شباط/ 2016. السيدة سناء علي حكة، من أبناء مدينة دير الزور، قضت جراء قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي على مخيم للنازحين في منطقة الحماد قرب الحدود السورية - الأردنية في 12/ تموز/ 2016.

- الانتهاكات من قبل قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي - فرع حزب العمال الكردستاني):

انضمت القوات الكردية إلى الجهات الفاعلة الرئيسية في سوريا منذ تموز/ 2012 عندما بدأت القوات الحكومية بالانسحاب من المناطق ذات الأغلبية الكردية في شمال وشمال شرق سوريا، مع المحافظة على وجودهم في بعض المراكز الحيوية فقط، وسيطر حزب الاتحاد الديمقراطي (سوريا) التابع لحزب العمال الكردستاني (تركيا) على عفرين وعين العرب (كوباني) والجزيرة، وتعتبر قوات الأسايش هي قوات حفظ الأمن الداخلي (الشرطة)، وقوات وحدات حماية الشعب (الأبوجية) هي بمثابة الجيش، وشكّل حزب الاتحاد الديمقراطي وقواته فيما بعد قوات الإدارة الذاتية ذات الأغلبية الكردية التي أعلن عن تأسيسها في كانون الثاني/ 2014.





أ: القتل خارج إطار القانون:

مارست قوات حزب الاتحاد الديمقراطي أعمال القتل، واستهدفت النساء عبر عمليات القصف العشوائي أو القنص أو الإعدام الميداني في المناطق التي تُسيطر عليها حديثاً، كما ارتكبت العديد من المجازر التي حملت صبغة تطهير عرقي ورددنا بعضها في تقرير "أبرز انتهاكات حزب الاتحاد الديمقراطي وقوات الإدارة الذاتية الكردية".

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 59 أنثى يتوزعون إلى 22 أنثى بالغة، و37 أنثى طفلة على يد قوات الإدارة الذاتية والقوات التي انضمت إليها؛ منذ تموز/ 2012 حتى تشرين الثاني/ 2016. الطفلة إلهام أحمد الحمود، من قرية الطرميات في محافظة الحسكة، قضت جراء استهداف قوات سوريا الديمقراطية بالرشاشات، جرّاراً زراعياً على الطريق الواصل بين قريتي الطرميات والمتباهة بريف محافظة الحسكة في 22/ شباط/ 2016. السيدة شمسة الجدعان، من أبناء مدينة منبج بمحافظة حلب، قضت برصاص قناص تابع لقوات الإدارة الذاتية عند دوار البطة بريف مدينة منبج في 8/ تموز/ 2016. السيدة غالية محمد الإسماعيل، من أبناء مدينة تل أبيض في محافظة الرقة، تبلغ من العمر 23 عاماً، قضت جراء انفجار لغم أرضي زرعه قوات الإدارة الذاتية على طريق تل أبيض شرقي - خابورة في 23/ أيلول/ 2016.

ارتكبت قوات الإدارة الذاتية عبر عمليات القصف العشوائي والقتل أفعالاً تُشكل جرائم حرب، وكل تلك الجرائم تنتهك القانون الدولي الإنساني على نحو صارخ، فالحزب باعتباره سلطة أمر واقع يجب أن يلتزم بمعايير القانون الدولي الإنساني. ب: الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب:

فرضت قوات الإدارة الذاتية الكردية قانون التجنيد الإجباري في المناطق التي تُسيطر عليها منذ بداية عام 2014، وقامت بعمليات دهم واعتقال في مناطق سيطرتها في الحسكة والقامشلي وريف حلب، طالت الشبان والنساء والقاصرات، ولجأت إلى عمليات الخطف من الشوارع والمدارس في حال رفضت المرأة أو القاصرة التجنيد الإجباري، وأخفتهن في معسكرات للتدريب ومنعت عنهن الاتصال بعوائلهنّ أو زيارتهنّ لأشهر ثم ترجّهنّ في الأعمال القتالية. كما قامت قوات الإدارة الذاتية بعمليات اعتقال طالت النساء الناشطات والإعلاميات والسياسيات ضمن حملة اعتقالات استهدفت فيها كل من يُخالف سياستها والقوانين التي تفرضها في مناطق سيطرتها.

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان اعتقال قوات الإدارة الذاتية نحو 1819 سيدة بينهن 208 طفلات دون سن 18 عاماً، من بين المعتقلات ما لا يقل عن 49 في عداد المختفين قسرياً منذ بداية عام 2014 حتى تشرين الثاني/ 2016، فيما وثقنا وفاة سيدة واحدة بسبب إهمال الرعاية الصحية في أحد مراكز الاحتجاز التابعة للإدارة الذاتية.

بحسب الروايات التي سجلناها للناجيات من مراكز الاحتجاز التابعة لقوات الإدارة الذاتية فإنّ قوات الإدارة الذاتية غالباً ما تستخدم أسلوب الضرب العنيف بالعصا وقلع الأظافر والحرمات من الغذاء والرعاية الصحيّة لفترات قد تصل إلى أسابيع أثناء احتجاز النساء في مراكزها، إضافة إلى احتجاز المرأة ضمن ظروف قاسية كتعريضها للجو الحارّ أو البرد القارس.

السيدة أمّامة عبد الرحمن السيد، من أبناء مدينة دير الزور، تبلغ من العمر 63 عاماً، في تشرين الأول/ 2016 اعتقلت قوات الإدارة الذاتية لدى مرورها من نقطة تفتيش تابعة لها تُسمى (حاجز رجم صليبي) في محافظة الحسكة، وكانت تُعاني من مرض في القلب، وفي 12/ تشرين الثاني/ 2016 وردتنا معلومات تؤكد وفاتها بسبب عدم تحمل ظروف الطقس القاسية وانعدام الخدمات الطبية والإنسانية.



عدد من النساء في مدينة المالكية بمحافظة الحسكة شاركن في إضراب عن الطعام احتجاجاً على سياسية الاعتقال التي تنتهجها قوات الإدارة الذاتية في 18/ أيلول/ 2016.



في 25/ آب/ 2016 اقتحمت قوات الإدارة الذاتية الكردية قرى دردارة ومجيرة في ريف مدينة رأس العين بمحافظة الحسكة بعد منتصف الليل، وداهمت عدداً من منازل الأهالي، واعتقلت ثلاث نسوة إحداهن مع أحد أطفالها بتهمة انتماء أزواجهن إلى فصائل المعارضة المسلحة، ثم اقتادتهن إلى جهة مجهولة بعد تفتيش منازلهن وتكسير محتوياتها.



الطفلة هندرين محمود والي، من مدينة رأس العين بريف محافظة الحسكة، تبلغ من العمر 16 عاماً، اعتقلتها قوات الإدارة الذاتية من مكان وجودها في مدينة رأس العين بريف محافظة الحسكة، ثم اقتادتها إلى معسكرات التجنيد التابعة لها في 26/ آب/ 2016.

الطالبة الجامعية أفين محمد حسن، من مدينة القامشلي بمحافظة الحسكة، تبلغ من العمر 23 عاماً، طالبة جامعية في كلية الآثار، وعضو في الحزب الديمقراطي الكردستاني، في 16/ آذار/ 2016 اعتقلتها قوات الإدارة الذاتية من مكان وجودها في مدينة القامشلي، أُفرج عنها في 17/ آذار/ 2016.

الطفلة أفين أحمد شريف، من مدينة عامودا في ريف محافظة الحسكة، من مواليد عام 2000، اعتقلتها قوات الإدارة الذاتية من مكان وجودها في مدينة عامودا بريف محافظة الحسكة في 2/ آب/ 2016، واقتادتها إلى جهة مجهولة، ما يزال مصيرها مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلها أيضاً.

تحديث الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع الناجية من الاعتقال (أ، ج) من بلدة تل براك بريف محافظة الحسكة، مواليد عام 1976، ربة منزل، تُقيم مع عائلتها في حي غويران بمدينة الحسكة، في 9/ آب/ 2016، اعتقلتها قوات الإدارة الذاتية مع ابنتها فاطمة التي تبلغ من العمر 17 عاماً من مكان وجودها بالقرب من سوق المدينة، أُفرج عنها في 10/ آب/ 2016،

وقد أفادتنا بشهادتها:

”بتاريخ 9/ آب/ 2016 لدى توجهي إلى سوق المدينة برفقة ابنتي فاطمة، اقتربت منّا دورية راجلة لقوات البي كي كي، كانت الدورية عبارة عن ثلاثة أشخاص بينهم امرأة وجميعهم مسلحون، طلبت الدورية منا أوراقنا الثبوتية، فأبرزنا الأوراق الثبوتية المطلوبة، بعد معرفتهم أننا من بلدة تل براك سألونا عن عناصر تتبع داعش من أبناء البلدة، أخبرتهم بعدم معرفتي بهم وبأني لا تربطني أي صلة قربي بهم أو بأحد من داعش، أخذوا يطلقون الشتائم بحقي وحاول أحدهم اقتيادنا بالقوة إلى سيارة كانت مركونة قرب المكان، قاومت ذلك وبدأت الصراخ، تدخّل عنصر آخر من الدورية وأخبرني أنّ عليّ الذهاب معهم إلى مكتب التحقيق وأن الأمور ستجري بشكل طبيعي، وبالفعل ذهبت معهم، قاموا أولاً بتغطية عيني وعيني ابنتي بواسطة قطعة قماش سوداء، بعد قرابة نصف ساعة وصلنا إلى مبنى التحقيق، لا أعلم بالضبط حتى الآن أين يقع، لكن كانت كل العناصر فيه من البي كي كي ونادراً ما يتحدثون اللغة العربية، اقتادنا العناصر إلى قبو البناء، حيث أودعنا في سجن جماعي فيه 3 فتيات أخريات أغلبهم اعتقلوا من أجل سوقهم إلى القتال ومنهم فتاة تبلغ من العمر قرابة 15 عاماً فقط وكانت خائفة جداً، بعد مُضي ساعتين تقريباً، استدعيت أنا فقط إلى مكتب التحقيق، المحققون كانا شخصين أحدهما سيدة تنطق اللغة العربية بصعوبة، بدأت السيدة بسؤالي عن مقاتلين من داعش يحملون كنية عائليتي نفسها، ولم أعرفهم أبداً، وأخبرتها بذلك، فهتدّدتني إن لم أعترف بأسماء كل من ينتمون لداعش من بلدة تل براك فإنها ستقتلني إلى سجن آخر خارج الحسكة حيث لن يعلم أحد بمصيري، أخبرتها مجدداً أنني لا أعلم عنهم أي شيء فقام أحد العناصر الذي يقف خلفي بركل الكرسي الذي أجلس عليه، ما أدى إلى سقوطي على الأرض بشكل عنيف وارتطام جبهي بأرضية الغرفة، فقدت الوعي لدقائق ثم صحت على صراخ ابنتي في الزنزانة الجماعية والتي كانت خائفة بشدة على سلامتي، نرفت دماً من أنفي، وأخبرتني ابنتي أنهم قاموا بالتحقيق معها أيضاً وسؤالها عن مكان إقامتنا الحالي وتاريخ نزوحنا، أُطلق سراحنا مساء اليوم التالي بعد تدخّل وسطاء من الحسكة“.

في 4/ حزيران/ 2016 تعرّضت السيدة خديجة الدغلي مع طفلتها عبير الحسن للضرب والاعتداء من قبل عناصر تابعة لقوات الإدارة الذاتية في بلدة سلوك بريف محافظة الرقة بسبب مشاركتها في مظاهرة مناهضة لسياسية قوات الإدارة الذاتية. صورة تظهر السيدة خديجة الدغلي وهي تتلقى العلاج في أحد المشافي.



إضافة إلى ذلك وضمن سياسية التضيق على عمل ونشاط المنظمات المدنية المحلية؛ أغلقت قوات الإدارة الذاتية في مناطق سيطرتها عدداً من المنظمات -التي تختصُّ في مجال تمكين ورعاية المرأة- تحت ذرائع عديدة منها عدم توافر شروط الترخيص أو تقديم خدمات لعائلات فصائل المعارضة المسلحة أو المشاركة في نشاطات ضد قوات الإدارة الذاتية.

في 2/ تشرين الأول/ 2016 أغلقت قوات الإدارة الذاتية مركز كوليшина لتمكين المرأة في عامودا بمحافظة الحسكة بعد رفض طلب الترخيص الخاص بالمركز من قبل الإدارة الذاتية من دون توضيح الأسباب علماً أن المركز كان يُقدِّم خدمات الدعم النفسي والتطوير المهني للمرأة في المنطقة، وخوفاً من حجز وتهديد وملاحقة قوات الإدارة الذاتية للعمليات في المركز فُمنّ بإغلاقه وإغلاقه.

صورة تظهر مذكرة دعوى صادرة عن الإدارة الذاتية ضد مركز كوليшина لتمكين المرأة.

- الانتهاكات من قبل التنظيمات المتطرفة:

1. تنظيم داعش (يطلق على نفسه اسم الدولة الإسلامية):

أ: القتل خارج نطاق القانون:

مارس تنظيم داعش منذ بداية تأسيسه في 9/ نيسان/ 2013، عمليات القتل بشكل واسع ومُنهَج في المناطق التي يسيطر عليها ومازال يستمر بالتوسع والانتشار وشنّ العديد من الهجمات على المناطق التي تسيطر عليها فصائل المعارضة بشكل رئيس ومناطق سيطرة القوات الحكومية وقوات الإدارة الذاتية.

لجأ التنظيم إلى عمليات القتل عبر القصف العشوائي أو القتل المباشر أو الإعدام الميداني أو الرجم بالحجارة حتى الموت أو تفجير المفخخات في أماكن المدنيين.

سجلنا مقتل ما لا يقل عن 358 أنثى توزعوا إلى 217 أنثى بالغة، و 141 أنثى طفلة منذ إعلان تأسيس التنظيم حتى تشرين الثاني/ 2016.



السيدة لينا القاسم، من أبناء مدينة جبلة بمحافظة اللاذقية، موظفة في مؤسسة البريد بمدينة الرقة، قام تنظيم داعش بإعدامها رمياً بالرصاص في مدينة الرقة بتهمة التواصل مع جهات خارجية في 6/ كانون الثاني/ 2016.

الطفلة ريم ماهر، من منطقة السيدة زينب بريف محافظة دمشق، قضت جراء تفجير تنظيم داعش سيارة مفخخة في شارع التين بمنطقة السيدة زينب بريف دمشق في 25/ شباط/ 2016.



السيدة مارينا جمعة، من أبناء قرية المخرم الفوقاني بمحافظة حمص، قضت جراء تفجير أحد عناصر تنظيم داعش دراجة نارية قرب شعبة التجنيد بمدينة حمص وسط تجمع للمدنيين في 5/ أيار/ 2016.

السيدة فاطمة خضر العلوان، من حي الجورة بمدينة دير الزور، قضت بسبب نقص الغذاء والدواء جراء الحصار المفروض على الحي من قبل تنظيم داعش في 19/ تموز/ 2016.

ارتكب تنظيم داعش وجبهة فتح الشام، جريمة القتل وسط هجوم واسع النطاق ضد السكان المدنيين؛ ما يُشكل جرائم ضد الإنسانية، كما تُعتبر عمليات القصف العشوائي عديم التمييز جرائم حرب وانتهاكاً للقانون الدولي الإنساني.

ب: الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب:

فرض تنظيم داعش في مناطق سيطرته قوانين مُلزمة تجاه المرأة وحاصرها في جوانب حياتها كافة، ففرض ملابس معينة لارتدائها عند خروجها من المنزل أو في ممارستها للعمل أو التنقل أو الزواج.

وأنشأ التنظيم سجوناً خاصة لاحتجاز النساء تُشرف عليها عاملات تابعات للتنظيم يُطلق عليهن اسم الحسبة النسائية أو نساء الحسبة، كما صنع أقباصاً خاصة لاحتجاز النساء في الأماكن العامة لمعاقبتهن على مخالفتهم لتعاليم التنظيم التي فرضها عليهن.



تقوم الحسبة النسائية بملاحقة النساء في الشوارع والأسواق وأماكن عملهن وتعتقل المخالفات منهن كمخالفة عدم وضع النقاب أو الخروج دون محرم (وهو الزوج أو الابن أو الأب أو الأخ أو ابن الأخ والأخت) وتوجّه لهنّ تهماً كالفحش في المظهر أو إثارة الفتنة والتبرُّج أو عدم الالتزام باللباس الشرعي، والعقوبة تختلف بحسب التهمة وتبدأ من الاعتقال لأيام أو أشهر إلى التشهير في الفصص بالأماكن العامة والعض والجلد وحتى الرجم والإعدام. ولا يطلق سراح المرأة من الاحتجاز حتى يأتي ولي أمرها ويوقع تعهداً بعدم تكرار المخالفة.

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ بداية عام 2013 حتى تشرين الثاني/ 2016 اعتقال ما لا يقل عن 714 أنثى توزعت إلى 693 أنثى بالغة و 21 أنثى طفلة، من بين حالات الاعتقال عدد كبير لناشطات في مختلف المجالات. أصبح ما لا يقل عن 205 من المعتقلات في عداد المختفين قسرياً وقد سجلنا مقتل 13 سيدة بسبب التعذيب في مراكز الاحتجاز التابعة لتنظيم داعش معظمهن قسرين بعد الحكم عليهن من قبل التنظيم بالرجم حتى الموت أو الجلد والسُّحل.

في 17/ أيار/ 2016 اعتقلت الحسبة النسائية مواطنة من بلدة بقرص بريف محافظة دير الزور واحتجزتها داخل قفص حديدي في مقبرة الجديدة المقابلة لسوق الأغنام بمدينة الميادين بمحافظة دير الزور بتهمة عدم ارتدائها للباس الشرعي أثناء خروجها من المنزل، وكانت السيدة تصنع الخبز أمام منزلها. ثم قامت الحسبة النسائية بالطوفان بالسيدة داخل قفص حديدي في مدينة الميادين وأطلقت سراحها بعد ساعات من الاحتجاز.

السيدة (و، ب)، من مدينة منبج بريف محافظة حلب، ربة منزل، في 14/ كانون الثاني/ 2016، اعتقلت عناصر مسلحة تابعة لتنظيم داعش، من مكان إقامتها في حي البناوي بمدينة منبج بتهمة التواصل مع فصائل المعارضة المسلحة، اقتادوها إلى مركز احتجاز خاص بالنساء في مدينة منبج، وأطلق سراحها في 22/ آذار/ 2016.

تحدثت الشبكة السورية لحقوق الإنسان معها عبر السكايب وقد أفادتنا بشهادتها:

”في 14/ كانون الثاني/ 2016، عندما كنت في إحدى المحال التجارية في حي البناوي بمدينة منبج، قامت دورية مسلحة تابعة لتنظيم داعش بمداهمة المحل، واعتقلتي أنا وأخي الصغير، كانت عملية الاعتقال عنيفة جداً، وتخللها عبارات وشتائم مثل ”يا كافرة، يا عميلة المرتدين“، توسلت إليهم بداية لمعرفة القصة، واستمرّ الحواريّ مدة عشر دقائق تقريباً، اقتادوني بعدها بمفردي إلى إحدى سياراتهم، حيث أطلقوا سراح أخي الصغير بعد تأكدهم من إعاقته الذهنية، لم أتعرّض للضرب أثناء عملية الاعتقال، وصلنا إلى السجن، وكان عبارة عن بناء من طابقين فيه قرابة 8 غرف، أشبه ما يكون ببناء حكومي قديم، أنزلوني إلى القبو وتركوني في غرفة واسعة بمفردي، كانت الغرفة تحوي بطانيات قديمة ووسائد، ووعاءً بلاستيكيّاً كبيراً فيه أوساخ، كانت الغرفة بلا نوافذ ولا تهوية ولا إضاءة، بعد ثلاث ساعات من وجودي في الغرفة استدعاني أمير السجن ويُدعى أبو الدرداء سوري الجنسية، بدأ المحقق أبو الدرداء يستجوبني بشكل هادئ ويسألني عن أشخاص تربطني بهم صلات قرني ويقاثلون مع الجيش الحر، أخبرته أنني لا أعرف أحداً منهم، فأمر بإعادتي إلى الغرفة وتقديم الطعام لي، في الغرفة كنت أسمع أصوات تعذيب وضرب وتوسلات لمعتقلات يبلغ عددهم قرابة 5، أغلبهم زوجات أو أخوات لمقاتلين في الجيش الحر من مدينة منبج، في اليوم التالي كان التحقيق أكثر عنفاً، حيث بدأ المحقق بالصراخ في وجهي بوحشية، وضربني بعصا خشبية على كتفي وظهري أثناء جلوسي على كرسي في غرفته، في كل يوم كانت تستمرّ عملية التعذيب قرابة ساعة ونصف، وتنتهي باعتراضي بكل التُّهم الموجهة إلي لكتّي كنت أعجز عن تقديم أية معلومات، بعد قرابة عشرة أيام من التحقيق والتعذيب، لم يستدعني أحد للتحقيق مرة أخرى، واقتصر الأمر على الإزعاج بالطرق على الباب ليلاً بشكل عنيف، الحرمان من الطعام والشراب، التهديد بالذَّبْح، وكانت هذه الممارسات من قبيل عناصر جديدة تأتي لاستلام نوبات الحراسة، أُطلق سراحني في 22/ آذار/ 2016، وطلب مني تقديم أي معلومات قد أعرفها مستقبلاً عن الجيش الحر، بالنسبة للفتيات الأخريات بقين في السجن ولم أستطع لقاء أيٍّ منهنّ“.





الطالبة الجامعية لبنى محمد عطفة، من أبناء قرية المبعوجة بريف محافظة حماة الشرقي، مواليد عام 1991، طالبة جامعية في كلية الآداب قسم التاريخ، في 1/ نيسان/ 2016 اعتقلتها عناصر تابعة لتنظيم داعش من مكان إقامتها في قرية المبعوجة، بعد سيطرة التنظيم على القرية، ما يزال مصيرها مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلها أيضاً.

المدرّسة سحر رشيد عطفة، من أبناء قرية المبعوجة بريف محافظة حماة الشرقي، مواليد عام 1959، مُدرّسة في المرحلة الابتدائية، في 1/ نيسان/ 2016 اعتقلتها عناصر تابعة لتنظيم داعش من مكان إقامتها في قرية المبعوجة بعد سيطرة التنظيم على القرية، ما يزال مصيرها مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلها أيضاً.

التضييق على النساء:

فرض تنظيم داعش قوانين جعلت المرأة تعيش في عزلة كاملة عن المجتمع، دفعت هذه القيود معظم النساء إلى تفضيل بقائهن ضمن منازلهن وعدم الخروج منها إلا في حالات الضرورة القصوى، وضمن قدرتهنّ على تطبيق الشروط التي يفرضها التنظيم من ارتداء اللباس الشرعي، ووجود محرم معهنّ، والتجول في أماكن لا تحوي اختلاطاً كبيراً بين الجنسين، وإجبارهنّ على الزواج من عناصره خاصة الأجانب منهم.

أدى التمييز الصارخ بين النساء والرجال إلى عدم حصول المرأة على الرعاية الصحية الكاملة وحرمانها من التعليم والعمل، فمن بين القوانين التي يفرضها التنظيم منع الأطباء الذكور من معالجة النساء أو مُلامستهن، ومنع النساء من السفر وركوب وسائل النقل إلا بوجود مُحرم وتقديم المرأة مُبرراً للسفر كي يسمحوا لها بالمرور عبر نقاط تفتيشهم.

التقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع العديد من النساء اللواتي استطعن الخروج من مناطق سيطرة تنظيم داعش وتحديث عن القوانين المجحفة بحقهن.

السيدة أحلام المحمد كانت تعمل في صالون للحلاقة النسائية وهي إحدى النساء اللاتي تمكنّ من الهرب مع عوائلهن من مدينة الرقة ووصلت إلى مدينة حماة، أخبرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان -عبر برنامج السكايب-: "أجبرني التنظيم على إغلاق محل الحلاقة الذي كنت أعمل فيه بحجّة أنني أشجّع النساء على التبرّج والسفور علماً أنني كنت لا أسمح للنساء بالخروج من محلي إلا وهنّ يرتدين العباءة السوداء ولا يُظهرن أي جزء من أجسادهنّ تجنّباً لأية مشكلة، كما دفعتُ غرامة مالية قدرها 300 ألف ليرة سورية وهُدّدي عناصر التنظيم في حال قمت بفتح المحل مرة أخرى".

إنّ هذه الممارسات التي يقوم بها تنظيم داعش وجبهة النصرة في المناطق الخاضعة لسيطرته تُشكّلُ خرقاً للمادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف، وتُعتبر جرائم حرب.

2. تنظيم جبهة فتح الشام (جبهة النصرة سابقاً):

أ: القتل خارج نطاق القانون:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ بداية إعلان تأسيس جبهة فتح الشام في 24/كانون الثاني/ 2014 حتى تشرين الثاني/ 2016 مقتل ما لا يقل عن 74 أنثى بتوزعون إلى 53 أنثى بالغة و 21 أنثى طفلة، عبر عمليات القصف العشوائي والإعدام الميداني أو من خلال إطلاق الرصاص بشكل عشوائي أثناء مدهامة منازل عناصر المعارضة المسلحة المطلوبين لها، وكذلك من خلال تفجير المفخخات في الأماكن العامة والمدنيين.



السيدة أنوار أحمد قرفان، من أبناء بلدة تسيل بمحافظة درعا، قضت مع زوجها وولديها جراء سقوط فذيفة مدفعية على منزلها في البلدة، مصدرها مدفعية تنظيم جبهة فتح الشام المتمركزة على تل جموع في 25 آذار/ 2016.

ب: الاعتقال والاختفاء القسري:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان اعتقال تنظيم جبهة فتح الشام ما لا يقل عن 62 أنثى توزعوا إلى 59 أنثى البالغة و3 أنثى طفلة مازلن قيد الاحتجاز حتى الآن من بينهن 14 في عداد المختفين قسرياً، منذ تأسيسه حتى تشرين الثاني/ 2016. عمليات الاعتقال كانت تتمّ بتهم تتعلق بمخالفة التعاليم الشرعية، كما سجلنا اعتقال التنظيم العديد من الناشطات في مختلف المجالات بتهم عدم حصولهنّ على تصريح للعمل.

(تحتفظ على ذكر الاسم لدواع أمنية)، أنثى، من أبناء مدينة حماة، تبلغ من العمر 40 عاماً، ناشطة إعلامية، في 12 نيسان/ 2016 اعتقلتها عناصر مسلحة تابعة لتنظيم جبهة فتح الشام أثناء وجودها في مدينة إدلب، أُفرج عنها في 17 نيسان/ 2016.

السيدة زينب الحمود من بلدة أرمناز بريف محافظة إدلب، مُدرّسة رياضيات، في 5 حزيران/ 2016، اعتقلتها عناصر مسلحة تابعة لتنظيم جبهة فتح الشام من مكان إقامتها في بلدة أرمناز، وأفرجت عنها في 12 حزيران/ 2016 وقد أفادتنا بشهادتها:

”في 5 حزيران/ 2016، ولدى عودتي إلى أرمناز قادمة من مدينة حماة، حيث كنت في المدينة لاستلام راتبي الشهري من مديرية التربية بحماة باعتبار أنني موظفة حكومية، فوجئت بقرع باب منزلي بشكل عنيف مع الصراخ، قام زوجي بفتح الباب، فقامت عناصر مُلثمة ومُدججة بالسلاح بإبراز مذكرة إلقاء القبض الفوري بحقي وكانت صادرة عن أمنية قطاع حارم وليس عن محكمة أرمناز، جرت مشادات كلامية بين عائلتي وبين المثلثين، انتهت باعتقالي أنا وزوجي، واقتيادنا إلى مبنى المخفر في أرمناز، حيث وضعوني أنا وزوجي في غرفة تحقيق، بعد نصف ساعة تقريباً استدعانا المحقق وكان من البلدة نفسها وهو معروف للجميع، بدأ بإلقاء التهم علي وهي التّنقل إلى مناطق النظام، وأنّ هناك تقريراً أمنياً كُتب بحقي ويتهمني أنني أُرود قوات النظام بمعلومات عن جبهة النصرة في أرمناز وسلقين وحارم، احتدّ التّفاش بين زوجي وبين المحقق وبدأ المحقق يفقد أعصابه وبدأ بالصراخ بصوت مرتفع مع عبارات التهديد بحقّ عائلتي، دخلت عناصر مُلثمة واقتادت زوجي من غرفة التحقيق إلى مكان مجهول، وعلمتُ لاحقاً أنّهم أطلقوا سراحه بعد يومين من التوقيف، أما أنا فأصبح استدعائي للتحقيق يومياً، لم أعرّض للضرب، لكن تعرضت للتهديد بالتصفية والقتل في حال لم أعترف، المعاملة كانت سيئة جداً من العناصر المسؤولة عن المركز، كانوا دائماً يُطلقون عبارات التهديد والتخوين بحقي، والحرامان من التواصل مع الأهل أو الزيارة، أُفرج عني في 12 حزيران/ 2016، بعد تدخّل وجهاء من أرمناز“.

- الانتهاكات من قبل فصائل المعارضة المسلحة:

أ: القتل خارج نطاق القانون:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل ما لا يقل عن 798 أنثى يتوزعون إلى 407 أنثى البالغة و391 أنثى طفلة على يد فصائل مختلفة تتبع للمعارضة المسلحة، سقط معظمهم بالقصف العشوائي الذي تُنفذه قوات المعارضة على المناطق الخاضعة لسيطرة القوات الحكومية، وبشكل خاص القصف باستخدام قذائف الهاون، أو عبر اقتحام قوات المعارضة لمناطق خاضعة لسيطرة القوات الحكومية.





الطفلة غزل محمد حنص، من أبناء حي الأشرافية بمدينة حلب، تبلغ من العمر 4 سنوات، قضت مع ثلاث من إخوتها جراء سقوط قذيفة محلية الصنع على منزلها، مصدرها مدفعية تابع للفرقة 16 -إحدى فصائل المعارضة المسلحة- المتمركزة في حي بني زيد في 11/ كانون الثاني/ 2016.

السيدة عائشة فتال، من أبناء حي بستان الزهرة بمدينة حلب، قضت أثناء وجودها في الحي برصاص قناص تابع لأحد فصائل المعارضة المسلحة المتمركزة في حي بستان القصر في 20/ نيسان/ 2016.

الطفلة يانا سلوم، من أبناء نهر البارد بمحافظة حماة، قضت جراء سقوط عدة صواريخ من نوع غراد على البلدة، مصدرها جيش النصر - أحد فصائل المعارضة المسلحة - في 20/ نيسان/ 2016.

تابعة لجيش الإسلام لمنزلها أثناء الاشتباكات التي دارت بين جيش الإسلام وفيلق الرحمن وجيش الفسطاط -جميعهم فصائل في المعارضة المسلحة- في الغوطة الشرقية في 2/ أيار/ 2016.

الطفلة فاطمة نور الدين، من أبناء بلدة الفوعة بريف محافظة إدلب، قضت نتيجة نقص الدواء؛ جراء الحصار الذي تفرضه فصائل المعارضة المسلحة على البلدة في 13/ كانون الثاني/ 2016.

ب: الاعتقال والاختفاء القسري:

اعتقلت فصائل المعارضة المسلحة ما لا يقل عن 769 أنثى يتوزعون إلى أنثى 652 بالغة و117 أنثى طفلة، في مناطق سواء كانت خاضعة لسيطرة القوات الحكومية أو المعارضة المسلحة، وكان أعلى معدل نسجله لاعتقال النساء من قبل المعارضة المسلحة في عام 2014 أثناء الهجمات التي نفذتها على بلدات ريف اللاذقية.

أصبح ما لا يقل عن 63 من المعتقلات في عداد المختفين قسرياً، فيما سجلنا مقتل سيدتين بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية في مراكز الاحتجاز التابعة لفصائل المعارضة المسلحة.

وتقوم بعض فصائل المعارضة المسلحة بعد اقتحام مناطق خاضعة لسيطرة القوات الحكومية بعمليات اعتقال جماعية لأسرٍ بأكملها؛ بهدف إجراء صفقات تبادل مع نساء محتجزات من قبل القوات الحكومية واستخدامهن كرهائن.

الطفلة مايا يوسف الراعي، من أبناء بلدة الزارة بريف محافظة حمص، تبلغ من العمر 13 عاماً، في 12/ أيار/ 2016 تعرّضت للاختطاف والاختفاء القسري بعد سيطرة فصائل المعارضة المسلحة المنضوية في غرفة عمليات ريف حمص الشمالي على القرية، ولم تتمكن الشبكة السورية لحقوق الإنسان من تحديد مصيرها أو مكان احتجازها حتى اللحظة.

السيدة ظمياء ديب سليمان، من أبناء بلدة الزارة بريف محافظة حمص، تبلغ من العمر 40 عاماً، في 12/ أيار/ 2016 تعرّضت للاختطاف والاختفاء القسري بعد سيطرة فصائل المعارضة المسلحة المنضوية في غرفة عمليات ريف حمص الشمالي على قرية الزارة، ولم تتمكن الشبكة السورية لحقوق الإنسان من تحديد مصيرها أو مكان إقامتها حتى اللحظة.

زوجة عمار الحُميني، من أبناء بلدة كفر بطنا بمحافظة ريف دمشق، تعرّضت للإجهاض جراء الخوف والرعب إثر مدهامة عناصر تابعة لفيلق الرحمن -أحد فصائل المعارضة المسلحة- مكان إقامتها في بلدة كفر بطنا بالقوة وممارستهم للصراخ والتلفظ بالشتائم تجاه النساء اللواتي في المنزل؛ ما تسبب بنزيف حاد أدى إلى إجهاض جنينها ذو الستة أشهر كما لم تحصل على الرعاية الصحية الكافية بسبب تعذر نقلها إلى مشافي دمشق حيث تسيطر القوات الحكومية، أو إلى منطقة برزة بسبب الخلافات الحاصلة بين الفصائل حول الأنفاق الواصلة مع المنطقة الغربية من الغوطة الشرقية.

صورة تظهر تقرير طبي حول وفاة جنين السيدة.



- الانتهاكات من قبل قوات التحالف الدولي:

بدأت قوات التحالف الدولي حملتها العسكرية ضد تنظيم داعش يوم الثلاثاء 23/ أيلول/ 2014 وشنت غارات عديدة على محافظات حلب ودير الزور والرقعة وإدلب، خلف عدد من هذه الغارات مجازر وضحايا بين المدنيين بينهم نساء وأطفال، وبحسب ما سجلته الشبكة السورية لحقوق الإنسان قتل التحالف الدولي ما لا يقل عن 144 أنثى يتوزعون إلى 56 أنثى بالغة، و88 أنثى طفلة منذ بدء حملته العسكرية حتى تشرين الثاني/ 2016.

السيدة ريم فاعور العبو، من أبناء بلدة عين العروس في محافظة الرقة، قضت جراء قصف طيران التحالف الدولي القرية بالصواريخ في 26/ شباط/ 2016.

السيدة فاطمة الزوري، من أبناء مدينة منبج بمحافظة حلب، قضت جراء قصف طيران التحالف الدولي بالصواريخ شارع الرابطة في مدينة منبج في 9/ تموز/ 2016.

الطفلة سمر عبد الله سقار، من أبناء بلدة كلجبرين بمحافظة حلب، قضت جراء قصف طيران التحالف الدولي بالصواريخ الأجزاء الشرقية للبلدة والخاضعة لتنظيم داعش في 27/ أيار/ 2016.

- الانتهاكات من قبل جهات لم تتمكن من تحديدها:

نقصد بالجهات التي لم تتمكن من تحديدها تمطين من الحوادث التي تُصادفنا أثناء عملية الرصد اليومية لانتهاكات حقوق الإنسان في سوريا وهي:

(أ) جهات تتبع أحد أطراف النزاع السبب الرئيسة لكننا لم نتأكد من المسؤولية هذه الجهة عن ارتكاب الفعل أو الجرم والصعوبات تعود لتداخل وتقاطع مواقع السيطرة في كثير من الأحيان مع عدة جهات أو بسبب الاضطرابات الأمنية الشديدة.

(ب) جهات تعمل على شكل عصابات لا تتبع لأي طرف، إنما تتواجد في مناطق سيطرة أطراف النزاع وتستغل حالة الفلتان الأمني السائد لتقوم بجرائم القتل والختف لدوافع مادية أو طائفية.

تنشط هذه الجهات في مختلف المناطق السورية، وبشكل خاص المناطق الخاضعة لسيطرة القوات الحكومية وتنظيم داعش، وتقوم بعمليات الخطف من الطرقات العامة وفي المناطق التي تشهد توتراً أمنياً كبيراً أو اشتباكات متبادلة بين القوات الحكومية والأطراف الأخرى.

أ: القتل خارج نطاق القانون:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل ما لا يقل عن 435 أنثى يتوزعون إلى 204 أنثى بالغة، و231 أنثى طفلة على يد جهات لم تتمكن من تحديدها، منذ آذار/ 2011 حتى تشرين الثاني/ 2016.



السيدة مديحة العجلاني، من أبناء مدينة دمشق وسكان مدينة حلب، طبيبة تعمل لدى منظمة الهلال الأحمر السوري، قضت جراء إصابتها برصاص مجهول المصدر في منزلها بحي الماريني في مدينة حلب أثناء الاشتباكات بين فصائل المعارضة المسلحة والقوات الحكومية في 24/ حزيران/ 2016.



الطفلة فريال يامن دبلوني، من حي الفرقان بمدينة حلب، قضت جراء قصف مجهول المصدر بالصواريخ لحي الفرقان الخاضع لسيطرة القوات الحكومية في 8/ تموز/ 2016.

السيدة يمان صابرين، من حي الفرقان بمدينة حلب، قضت جراء قصف مجهول المصدر بالصواريخ لحي الفرقان الخاضع لسيطرة القوات الحكومية في 8/ تموز/ 2016.

ب: الخطف والاختفاء القسري:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 2143 أنثى قيد الاختطاف والاختفاء القسري على يد جهات لم تتمكن من تحديدها، بينهن 419 أنثى طفلة، منذ آذار/ 2011 حتى تشرين الثاني/ 2016.

السيدة نوار عبد الكريم إدريس، من أبناء مدينة حمص، مُرضة، تبلغ من العمر 31 عاماً، تعرّضت للاختطاف والاختفاء القسري أثناء وجودها في ريف حمص بتاريخ 30/ تشرين الأول/ 2016، ما يزال مصيرها مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلها أيضاً.

السيدة نسرين عبد الله كنجو، من أبناء محافظة حلب، تبلغ من العمر 32 عاماً، ربة منزل، في 19/ تشرين الأول/ 2016، تعرّضت للاختطاف والاختفاء القسري من مكان وجودها في مدينة مسكنة بريف محافظة حلب، ما يزال مصيرها مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلها أيضاً.

رابعاً: التوصيات:

إلى الدول الأوروبية والاتحاد الأوروبي:

لابدّ من رفع وتيرة العقوبات الاقتصادية على داعمي النظام السوري الرئيسيين، إيران وروسيا، وهذا أمر بإمكان الاتحاد الأوروبي تطبيقه بفاعلية كبيرة، وتبقى مطالب حماية المدنيين والمناطق الآمنة أمراً أساسياً، لكنّ العقوبات الاقتصادية أمر فعّال. تقديم كل مساعدة ممكنة لمنظمات المجتمع المدني الفاعلة في إعادة تأهيل الضحايا، ودمجهم في المجتمع مرة أخرى.

إلى مجلس الأمن:

حماية المرأة في سوريا قد خرجت منذ عام 2011 عن مسؤولية النظام السوري، وهو من يرتكب أكبر أنواع الانتهاكات بحق المرأة السورية، وهي مسؤولية مجلس الأمن، لا بدّ من اتخاذ أية خطوات مهما تكن لحماية المرأة والمجتمع السوري. يجب في الحد الأدنى الضغط على النظام السوري لزيارة مراقبين دوليين بمن فيهم لجنة التحقيق الدولية المستقلة لمراكز احتجاز النساء، دون قيد أو شرط.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

إصدار تقرير خاص عن الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة السورية على نحو خاص.

شكر وتقدير

كل الشكر والتقدير لعائلات الضحايا وأقربائهم وأصدقائهم، وللنشطاء المحليين والإعلاميين، الذين ساهمت مساعداتهم بخروج التقرير على هذا المستوى.

